Tab line : A study of the Political and Economical Dimensions 1943 – 1950

Abstract

The American official circles pay a lot of serious and considerable attention to oil condition, especially at the beginning of 1943. This happens due to the expectations and predictions of the very close exhaustion of American oil reserve , which increases Americas worries and fears that lead it to start quick and active procedures. One of these is to protect the American oil reserve from running out quickly .

The American Government started its trials by first ,assuring the continuity of the Arab Gulf oil reserve through its participation in the privilages that the America Companies have got in the region . second , American did this by constructing an official establishment to do this job . Carrier pipelines have been made to pass through the Saudi Arab Kingdom up to the Mediterian harbors . That is why the idea of making the Tab line comes to solve the American oil crisis .

التابلاين دراسة في البعدين الاقتصادي والسياسي للمشروع

1950 - 1943

أ .م .د . عبدالرسول شهيد عجمي
كلية الآداب / جامعة ذي قار

الملخص:

لقد عكس الاهتمام الحكومي الأمريكي بإقامة مشروع التابلاين الأهمية الحقيقية له، وأظهرت الرغبة الأكيدة في أتمامهِ مغزى ودواعي نشأتهِ ، كونه كشف ولأول مرة بأنهُ أفضل الحلول لتفادي أزمة الطاقة المتصاعدة داخل أمريكا.

كما أبرز أهمية النفط ليس باعتباره خامة اقتصادية بل لكونهِ محركاً للكوامن السياسية التي أفرزت حالة من التنافس بين الحلفاء أنفسهم بدأ ودياً ثم أصبح أكثر عدائية ، ولعل هذا ما أدى إلى بروز لونٍ من ألوان الحرب الباردة بين الحلفاء في وقت مبكر ، وخلف حالة من حالات الصراع الأنكلو – أمريكي .

يضاف إلى ذلك ،فقد كشف مقدره فائقه لدى الدبلوماسيين الأمريكان في أدارة الأزمة والخروج منها بأضخم وأهم مشروع حيوي ، مثل لطمة للاقتصاد البريطاني وبالتالي لنفوذها السياسي ،حتى بدأ وكأنه قضية أمريكا الرئيسة آنذاك لأنه أدى إلى رفع لواء الامبريالية .

إن تخطي المشروع للبعد الاقتصادي المرسوم لهُ ، زاد من ارتباط الحكومة الأمريكية بمشاكل المنطقة السياسية وهو ما أعطاهُ بعداً سياسياً عكس جدية واهتمام الجانب الأمريكي بالتطورات السياسية . ولعل حالةَ التدخل الأمريكي في صنع الانقلابات السورية أصدق مثالٍ على تحقق ذلك البعد .

التابلاين دراسة في البعدين الاقتصادي والسياسي للمشروع

1950 - 1943

المقدمة :

أولت الأوساط الحكومية الأمريكية اهتماما جدياً وملحوظاً بالشأن النفطي ، لاسيما مع بداية عام 1943،وذلك في أعقاب ورود تنبؤات وتوقعات بقرب حلول نفاد الاحتياطي النفطي الأمريكي والذي قدرتهُ تلك الأوساط في غضون عام واحد ، وهو ما زاد من قلقها ومخاوفها ، الأمر الذي أستدعى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة ، وكان من أهمها التوجه نحو الخارج لضمان حماية احتياطي النفط الأمريكي من النضوب السريع .

لقد بدأت الحكومة الأمريكية محاولاتها تلك مستهدفة أولاً ، ضمان حصةٍ لها في الاحتياطي النفطي في الخليج العربي من خلال مساهمتها في الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الأمريكية في المنطقة ، وكذلك عبر إنشائها مؤسسة حكومية خاصة تقوم بتلك المهمة ، ثم الشروع ببناء خطوط ناقلةٍ للنفط تمر عبر المملكة العربية السعودية وصولاً إلى موانئ البحر المتوسط ، لذلك جاءت فكرة بناء مشروع التابلاين كمساهمة فاعلة لمعالجة الأزمة النفطية الأمريكية ، إلا أن المشروع كان عرضةٍ للجدل والنقاش السياسي وهو ما جعلهُ يتخطى البعد الاقتصادي لهُ ، الأمر الذي دفعها بالتالي إلى التخلي عن المشروع وذلك عام 1945، لذا تبنت شركة أرامكو تنفيذ المشروع لوحدها ، والذي أتمتهُ في نهاية 1950.

يأتي هذا البحث ليتتبع سير ذلك المشروع منذ أن كان فكرة حتى أصبح ماثلاً للعيان. وذلك عبر الإجابة على الأسئلة التالية ، ماالأسباب الداعية إلى إنشائهِ ، ثم لماذا وضعت العقبات في طريقهِ وماالفائدة المتوخاة من القيام به.

دواعي النشأة:

مع بداية عام 1943 عبرت الأوساط الأمريكية المتخصصة في شؤون النفط عن مخاوفها من احتمال تعرض الولايات المتحدة لأزمة نفطية خلال تلك السنة ، وسرعان ما أنتقل هذا القلق إلى وزارة الخارجية الأمريكية نفسها، سيما وأن الكثير من التقارير التي وردت أليها في تلك المرحلة أكدت أن احتياطي النفط في تضاؤل مستمر.[1] وإن الطلب عليه سوف يستمر بالارتفاع ليس خلال الحرب فقط بل وفي مرحلة ما بعد الحرب أيضاً.[2]

في غضون ذلك بادر وزير الخارجية الأمريكي كورد يل هل(Cordell Hull– 1933–1944)إلى تشكيل لجنة خاصة في الوزارة تحت أسم لجنة السياسة النفطية العالمية Committee on linter national petroleum Policy وعين المستشار الاقتصادي لوزارتهِ الدكتور هربرت فيس(H.Ffis) رئيساً لها ، كما أستحدث منصباً جديداً في الوزارة هو المستشار النفطي.[3]

كانت مهمة تلك اللجنة هو أعداد التقارير ورفعها لوزارة الخارجية ، كي تتخذ الإجراءات الفعالة لحماية مركز احتياطي النفط الأمريكي ، ففي تقرير لها تم رفعهُ للوزارة المذكورة في 22آذار من عام 1943 أوصت فيه بضرورة إنشاء مؤسسة خاصة باحتياطي النفط ، هدفها الحصول على احتياطي نفطي لحساب الحكومة الأمريكية خارج الولايات المتحدة .[4]

إلى جانب ذلك ، فقد حذر الأدميرال وليم ليهي (w. Leahy) في 8 حزيران عام 1943في مذكرتهِ التي وجهها للرئيس (فرنكلين دي.روزفلت (Franklin D.Roosevelt)(1933-1945) عن عدم توفر احتياطي نفطي كافٍ يلبي المتطلبات العسكرية والمدنية ، ومؤكد كذلك ، أن من دواعي الأمن القومي اتخاذ خطوات عاجلة وفورية لتأمين السيطرة على احتياطات

نفطية تلبي حاجة الولايات المتحدة.[5] ومن جانبهِ فقد حذر وزير الداخلية الأمريكي هارولد أيكس(Harold . Ickes) في مذكرة مماثلة للرئيس روزفلت مؤكد له أن بلادهِ ستواجه نقصاً حاداً في احتياطيات النفط نهاية عام 1944 ، وموصيا إياه بضرورة إنشاء مؤسسة احتياطي النفط Petroleum Reserve Corporation لتضطلع بمهمة الحصول على ملكية جزئية أو كلية لاستثمار النفط السعودي .[6]

وهكذا أقتنع الرئيس روزفلت بخطورة المشكلة ، لذلك وجه الأدميرال ليهي لمقابلة وزير الخارجية هل، بشأن وضع الترتيبات والخطوات اللازمة لامتلاك الحكومة الأمريكية احتياطيات نفطية كافية وذلك من خلال الحصول على حصةٍ في حقول النفط السعودي .[7]

إن فكرة إنشاء مؤسسة احتياطي النفط كانت مثار انزعاج وعدم ارتياح من بعض المعنيين الأمريكيين في شؤون منطقة الشرق الأوسط ، لذا كان خوفهم على مكانة الشركة العربية–الكاليفورنية للنفط (California-Arabian (CASOC)(StandardOil.Co وما حققتهُ من مكاسب واحترام لدى السعوديين حكومةً وشعبا،قد دفعهم إلى مطالبتها بعدم التخلي عن امتيازها للحكومة وهذا ما تحقق بالفعل ، لا سيما وانها كانت قد تجاوزت المراحل الصعبة التي مرت بها خلال السنوات الأولى للحرب.[8] لذا لم تسفر المفاوضات التي دارت بينها و الحكومة الأمريكية بواسطة مؤسسة (P.R.C)عن شيء يذكر . فالتحرك الذي قادته الشركة أثمر عن تشكيل جبهة معارضة لقيام الحكومة بتلك الخطوة تألفت من عدد كبيرمن أعضاء الكونكرس الأمريكي،كما ساعد انحسار المد الألماني في شمال أفريقيا لا سيما بعد هزيمة رومل (A.Romel) في معركة العلمين عام (1942) على تخفيف القلق الذي سيطر على وزارة البحرية الأمريكية وخشيتها على طرق تموين الطاقة للقوات الحليفة ، فضلاً عن الحرب بدأت توشك على النهاية لصالح الحلفاء مما جعل الشركة تشعر بعدم الحاجة لحماية الحكومة الأمريكية وهو ما أدى إلى تمسكها بموقفها

الرافض لاستيلاء مؤسسة (P.R.C)على امتيازها .[9] ومع ذلك لم توصد الشركات الأمريكية أبوابها كليةً بوجه حكومتها سعياً منها وعلى ما يبدو إلى تدعيم موقعها وتقويتهِ ورفع قيمة امتيازها في المنطقة ، لذا تعاملت مع مشروع أيكس ومقترحهُ القاضي ببناء خطٍ للأنابيب ينطلق من ساحل الخليج العربي إلى نقطة على ساحل البحر المتوسط بايجابية . وقد مثل هذا المشروع بديلاً عن المشروع السابق. إذ هدف إلى تأمين ما مقدارهُ بليون برميل كاحتياطي نفطي يمكن استخدامه من قبل القوات المسلحة الأمريكية وكان الرئيس روزفلت قد وافق على ذلك المقترح.[10] وتماشياً مع ذلك المقترح ، فقد أرسل بيت ديفيز(Bette Davis) رئيس شركة كاسوك برسالة لوزارة الخارجية الأمريكية وذلك في 27كانون الأول عام1943 أشار فيها إلى قيام شركتهِ بالتخطيط لبناء خط أنابيب ضخم لنقل النفط إلى مصفاة تكرير سيتم بناءها على ساحل البحر المتوسط ،نظراً للزيادة الكبيرة في أنتاج النفط السعودي ، ومستجلبا رأيها بشأن تقديم الدعم والمساعدة والتفاوض مع الدول التي سيمر في أراضيها ذلك الخط .[11]

لقد أدرك أيكس أهمية المشروع وفائدتهِ لا سيما بعد أن تقوم الحكومة الأمريكية ببنائهِ والأنفاق عليهِ وأدارتهِ ، وهذا سيكون بمثابة الاستثمار المباشر للامتياز النفطي السعودي ، علماً أن التقديرات الأولية لتكلفة المشروع تراوحت ما بين 130إلى 165 مليون دولار أمريكي إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية عارضت فكرة امتلاك الحكومة للمشروع كونهِ يمثل تعدياً على الحرية التجارية ، والعمل الخاص المقدس وهو ما دفع أيكس إلى الاتفاق مع هل بأن تمتلك الحكومة المشروع وتديرهُ الشركات حتى نهاية الحرب .[12]

كان المقترح أن يبدأ الخط من الظهران في السعودية ثم يتجه غرباً ليمر في الأراضي الأردنية ، وبعد ذلك يدخل إلى لبنان أو فلسطين ، وكانت الأوساط الأمريكية تفضل أن تكون فلسطين النهاية الطبيعية للخط ، غير أن أيكس خشيّ من بريطانيا كونها الدولة المنتدبة على فلسطين والتي قد تضع العقبات أمام تنفيذ المشروع وكان

رأيهُ صائباً في هذا الجانب ، وهو ما أكدتهُ الأيام اللاحقة ، لذا أصر على بقاء المباحثات مع الشركات النفطية سرياً مخافة أن تشعر بريطانيا والمملكة السعودية بذلك . وهو ما يعقد المشروع ويعطيهِ بعداً سياسياً يتخطى البعد الاقتصادي المرسوم لهُ .[13]

عند ذلك،أيدت الشركات النفطية موافقتها مبدئياً على مقترحات أيكس لاسيما وأن الغاية من إقامة المشروع سيوفر عليها تكاليف النقل التي ستنقص من 45 سنتاً إلى 18 سنتاً للبرميل الواحد ، كما أن بمقدور الحكومة الأمريكية الدخول في مفاوضات مع الدول التي سيمر في أراضيها ذلك الخط ، والتي لن يكون باستطاعة الشركات القيام بتلك المهمة ، فضلاً عن ذلك فقد أعتقد ممثلو الشركات بأن ملكية الحكومة للخط سوف يجعلها مهتمة بمسألة الربح والخسارة ، وهو ما يحتم عليها منح الحماية الكافية والدعم الكامل للشركات ، والتي تطلعت لها منذ عام 1920.[14]

وفي المقابل كان على الشركات التعهد بضمان ما مقداره 20% من حقولها النفطية واستثمارها لاستخدامها كاحتياطي لصالح الأسطول الحربي الأمريكي ، وتوفير النفط بأسعار مخفضة له ، إلا إن ذلك لم يرق لها كما يبدو وهو ما حدا بها الى رفض المقترح والقبول بمبدأ انشاء خط الانابيب على ان يبقى تحت سيطرتها دون تدخل الحكومة.[15]

ومن الجدير بالذكر ان اتفاقاً حصل بين شركة الزيت العربية الامريكية(Arabian–Ameriacan Oil.Co.)(ARAMCO) والحكومة الامريكية بداية عام 1944 تقوم بموجبه الاخيرة باقراض الشركة لاتمام مد خط الانابيب على ان تتعهد في مقابل ذلك بتسديدة اليها خلال خمسة وعشرين عاماً .[16]

وفي تلك الأثناء أسهمت تطورات سياسية في منح المشروع دفعة أقوى . لاسيما وأن لجنة خاصة كانت قد شكلت من قبل الكونكرس ، لدراسة سلوك الشركات الأمريكية خلال الحرب ، والتي كشفت عن كثير من التصرفات الملتوية التي ارتكبتها

الشركة إذ وجهت أليها تهمة التلاعب بالأسعار واستغلال ظروف الحرب ، كونها باعت للأسطول الأمريكي نفطاً بأسعار فاقت أسعار مبيعاتها الاعتيادية لجهات أخرى، إذ أوضح التقرير أن الأسطول كان قد أشترى النفط من شركة أرامكو بقيمة 1.23 دولار للبرميل بينما كانت تبيعهُ لفرنسا بـ95 سنتاً وللأغوراي بدولار واحد فقط ، وهذا ما أثار جدلاً كثيراً حول الضوابط التي تفرضها الحكومة على الشركات ، والحاجة الفعلية إلى إيجاد مصادر خاصة ومستقلة للنفط ، وخلص ذلك الجدل إلى تعزيز اقتراح الحكومة بإنشاء خط الأنابيب الذي سبق وأن عُرض على أرامكو والذي حضيّ بدعم قوي من قبل قادة الحرب وكبار السياسيين في الإدارة الأمريكية .[17]

لقد أشتد الاهتمام بذلك الخط ، حتى بدأ وكأنهُ قضية أمريكا الرئيسة آنذاك وكان واضحاً أهمية ومغزى قرار إنشائهِ إذ وصفهُ أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بأنهُ ((مشروع يؤدي إلى رفع لواء الإمبريالية)).[18]

وعلى أية حال فقد سارت الخطة وكما يبدو باتجاه النجاح لها عندما وافقت الحكومة الأمريكية أن تتولى الشركة إقامة الخط بالاستناد إلى دعم الحكومة نفسها مع ضمان تزويد الأسطول البحري بالنفط الذي يحتاجهُ .في وقت كانت الشركة قد أسست لها شركة فرعية لإدارة خط الأنابيب تحت أسم شركة الأنابيب عبر البلاد العربية Trans Arabic Pipe Line Co والتي عرفت اختصارا بالتابلاين .[19]

الواقع أن جهود الحكومة في أقناع الشركة على مقترحها القاضي بإقامة ذلك الخط وإن كان قد تم أول الأمر بمنتهى السرية ، إلا أن افتضاح أمرهُ لاسيما في الصحافة الأمريكية [20] كان قد جلب له المعارضة الشديدة وبخاصةً من قبل الشركات النفطية المستقلة الخاصة وأعضاء في الكونكرس[21] باعتباره انتهاكا على الحرية التجارية والنظام الاقتصادي الخاص[22] وإذا كانت تلك المعارضة قد مثلت الرأي العام الأمريكي داخل الولايات المتحدة نفسها فأن معارضة خارجية أخرى كانت تنتظر المشروع لاسيما من قبل بريطانيا والذي وصفتهُ بمثابة زحزحة لنفوذها في

منطقة الشرق الأوسط وهكذا فقد واجه المشروع عقبة جديدة حالت دون أتمامهِ بلونهِ الحكومي المخطط لهُ .

الممانعة البريطانية للمشروع:

لقد أبدت الحكومة البريطانية معارضتها للمشروع ، وذلك من خلال تصريح لوزير خارجيتها (أنتوني أيدن، A . Eeedn) (1940–1945)والذي جاء كردٍ على سؤال لأحد الصحفيين قال فيه ، أنه كان من واجب الحكومة الأمريكية أن تستشير بريطانيا حول المشروع ، فجاء جواب الوزير بالإيجاب ،نعم، لكن الحكومة الأمريكية لم تقم بذلك ولم تعر الجانب البريطاني اهتماما يذكر وهو ما دفع الأخير إلى الاستغراب من تصرفات حليفتها.[23] وكان أن أشتد الصراع الأنكلو – أمريكي على النفط أواخر سني الحرب العالمية الثانية،وكان قلق رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل (Winston Churchill)(1940–1945) أشد القلق من الأنباء التي تحدثت بأن الحكومة الأمريكية تنوي توظيف أموال كبيرة في مشروع خط الأنابيب وتوسيع حقول شركة أرامكو والأشراف عليها .[24]

لذا وجه رئيس الوزراء البريطاني تشرشل برقية في 20 شباط 1944 إلى الرئيس روزفلت أشار فيها إلى خشية الأوساط البريطانية حيال الأعمال الأمريكية التي تريد إزاحة بريطانيا عن التوسعات النفطية في الشرق الأوسط .[25]

فيما رد الرئيس روزفلت على تلك البرقية قائلاً ((أن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من أن تقوم بريطانيا بإزاحتها من السعودية))[26]

وبالاتجاه ذاتهِ ، فقد كان رد الصحافة البريطانية عنيفاً تجاه المشروع وذلك عندما كتبت أحدى صحفها ، مقالاً جاء فيه :((أن مشروع خط الأنابيب هذا عبارة عن تدخل أمريكي في منطقة تعد منذ زمن طويل منطقة نفوذ بريطانية وإن عمل أمريكا

لهذا المشروع والاقتراح به دون استشارة بريطانيا أنما هو خروج عن أصول العلاقات المتبادلة والمتعارف عليها بين الدولتين .[27]

فضلاً عن ذلك ، فقد أبرز مراسل جريدة نيويورك تايمز في لندن حالة الامتعاض البريطاني حيال المشروع بقولهِ : أن البريطانيين كانوا حساسين للغاية ،لأن أمريكا افترضت المشروع دون أخذ رأيهم المسبق، وبخاصة أن ما يتضمنه المشروع من إستراتيجية خاصة كبناء القواعد البحرية في منطقة البحر المتوسط ، قد أدى إلى انزعاج بريطانيا وخلق مخاطر سياسية لها وتسأل مراسل الصحيفة :. أن ما يدعوا إلى الغضب كيف أن الولايات المتحدة رفضت أن تستجيب لطلب بريطاني بتقديم مساعدة مالية لها لإنشاء خط أنابيب يربط نفط الموصل بميناء البصرة في العراق ، فيما يقترح الأمريكيون بناء خط أنابيب يمثل ضعف الخط الذي تنوي بريطانيا عملهُ .[28]

لقد كشفت برقية تشرشل ورد روزفلت عليها إلى جانب ما كتبتهُ الصحافة البريطانية من مقالات حول المشروع عبرت فيها عن مشاعر البريطانيين عمق الخلاف الناشب بين الحليفتين ، لاسيما في موضوع النفط وخشية الطرفين من بعضهما البعض إزاء السيطرة على منابعهِ وهو ما أستدعى أن يدخل الجانبيين في مصارحة حقيقية تضمن لهما سيطرة مستديمة على النفط وتوفر لهما فرص متكافئة ومتساوية في ذلك المجال عملاً بما أقرهُ ميثاق الأطلسي[29].

وهكذا يبدو أن الحكومة الأمريكية أدركت رد الفعل الناجم عن المشروع ورأت ضرورة التفاهم مع بريطانيا بصفة خاصة ، لذا صرح نائب وزير الخارجية الأمريكي ستيتنيوس(Stettinius)عن عزم حكومته على الدخول بمباحثات أولية بشأن مسألة النفط .والتي ابتدأت بالفعل في 18 نيسان عام 1944أستمرت حتى 3 أيار من العام نفسه،تمخض عنها صدور بيان مشترك في عاصمتي البلدين جاء فيهِ((أن المجموعتين الباحثتين قد درستا نطاق مصالح بلديهما في النفط بروح من حسن التفاهم والمودة كما استعرضا مشروع مد أنبوب عبر المملكة العربية السعودية)) [30].

ثم دارت مفاوضات رسمية أخرى بين البلدين وذلك في 26 تموز من عام 1944 ، رأسها عن الجانب البريطاني اللورد(بيفر بروك، Beaver Brook) إلى جانب عشرة أعضاء آخرين في حين رأس الجانب الأمريكي كورد يل هل ويعاونه أيكس كنائب عن الرئيس إلى جانب أحد عشر عضواً آخرين والتي انتهت بتوقيع أتفاق 8آب من العام نفسهِ ومن بين ما تضمنهُ هو اعتراف الدولتين بتساوي الفرص أمام كل منهما من حيث الحصول على حقوق الكشف عن النفط.[31]

وكما عارض الرأي العام الأمريكي مشروع التابلاين من قبل فأنهُ رفض الاتفاقية أيضاً وتجسد ذلك الرفض من خلال موقف منتجي النفط المستقلين أمثال (جورج هل ،George Hill) رئيس هيئة النفط الأهلية ، وها وارد أيكس، Harold Ickes) رئيس شركة (SUN OIL CO.) وكان مبعث رفضهم للاتفاقية عائداً إلى تخوفهم من أن تتولى الإدارة الأمريكية بيع النفط نيابة عن الأمريكيين فضلاً عن أنهم لم يُستشاروا عندما تم عقد الاتفاقية ، كما أن بنودها غامضة في أوجه كثيرة والأكثر من ذلك كله ، فقد رفضت الاتفاقية من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي في 2 كانون الأول عام 1944 [32] لقد استغرقت عملية الموافقة على الاتفاقية المذكورة قرابة العام عندما تم أجراء تعديلات عليها بين الجانبين الأمريكي والبريطاني والإعلان عنها في 24 أيلول من عام 1945 ، وكان الرئيس هاري ترومان (H . S . Truman) [33] (1945 – 1953) قد بعث بالاتفاقية المشار إليها إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ لمناقشتها في مطلع تشرين الثاني من عام 1945 إلا إن ذلك لم يحصل حتى 2 حزيران من عام 1947.[34]

الواقع أن عملية التباطؤ والتردد الواضح في مناقشة الاتفاقية يكشف لنا قوة المعارضة الشديدة لها من قبل الرأي العام الأمريكي كونها أحدثت صراعاً داخلياً بين المنتجين المحليين والشركات المنتجة للنفط في الخارج ولخوف هولاء من أنهاك الصناعة النفطية المحلية لاسيما وأن الحصول على النفط بهذه الوفرة لربما يغرق الأسواق الأمريكية وهو ما يرفضه المنتجون المحليون .

ومع ذلك ، فأن قرار الاتفاقية كان قد تم بعد تردد شديد في مطلع تموز من عام 1947 من قبل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ، إلا أن المجلس لم يوقع عليها أبداً بسبب معارضة الرأي العام الأمريكي لها وهكذا فقد فشلت آخر محاولة أمريكية لإيجاد سياسة نفطية مشتركة مع الجانب البريطاني لا سيما في منطقة الشرق الأوسط [35]

ونتيجة لذلك وتفادياً للجدل السياسي المحتدم داخل واشنطن ، رأت الحكومة الأمريكية عدم الفائدة من الاستمرار في موضوع مشاركتها للشركة في بناء خط الأنابيب واقتنعت بضرورة أن تقوم شركة أرامكو ببناء وتمويل المشروع من رأسمالها الخاص[36]، وبعد أن فشل مشروع التابلاين بلونهِ الحكومي كان وراء موت هيئة احتياطي النفط أيضاً وذلك في آذار من عام 1945 .[37]

الحقيقة أن فشل الحكومة الأمريكية في مهمة تنفيذ المشروع لم يلغِ أهميتهِ على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والتي كانت وراء لهفة وتحمس المسؤولين الأمريكيين في إنشائهِ ، غير أن الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة وضغط الرأي العام كانت كلها وراء الانسحاب عنهُ ، ولكن السعي الحكومي وعلى ما يبدو بقيّ متواصلاً وذلك من خلال دعمها للشركة في مواقف كثيرة وهذا يعكس بالفعل قيمة وأهمية المشروع والفائدة المتوخاة من إتمامهِ وإنشائهِ حتى إن كان بلون آخر .

البعد الاقتصادي للمشروع:

قررت شركة أرامكو في أوائل كانون الثاني من عام 1945 ،أن تقوم ببناء ذلك الخط بنفسها وعلى حسابها الخاص ، لاسيما بعد أن أظهرت الدراسات والمسوحات التي قامت بها ، فائدة وإمكانية القيام بهِ ، لذا أرادت الحكومة الأمريكية وكما هو واضح لتعويض شركة أرامكو مع أنها فشلت في الدخول معها كشريك في إنشائهِ . ان تدعمها سياسياً واقتصاديا ، وقد تجلى الدعم السياسي الحكومي من خلال مفاتحة الرئيس روزفلت للملك عبد العزيز بن سعود (1902 – 1953) عندما ألتقاهُ بعد

عودتهِ من مؤتمر يالطا في 15 شباط من عام 1945، على ظهر الباخرة كوينس في البحيرات المرة بمصر ، في رغبة بلادهِ بناء خط للأنابيب يربط الإحساء بأحد مرافئ شرقي البحر المتوسط ، فأجابهُ الملك:((أن هذا المشروع ينسجم مع أهدافهِ وأنهُ سيفعل ما بوسعهِ لتسهيل تحقيقه)) [38]

وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية في أيلول من عام 1945،كان على شركة أرامكو أن تتصدى لمرحلة ما بعد الحرب لاسيما وأن الولايات المتحدة ومنذ عام 1946 ، بدأت تعاني من أزمة نفطية حتم عليها أن تسلك طريق الترشيد والتقنين ، غير أنها وجدت في النفط السعودي حلاً لأزمتها ، وحدث أن توجهت ناقلات النفط الأمريكية ولأول مرة في التاريخ لتحمّل بالنفط السعودي وتتحول الولايات المتحدة من بلدٍ مصدر إلى بلد مستورد.[39]

هذا التطور غير المسبوق ، كان وراء محاباة الحكومة الأمريكية للشركة والتقرب لها في أنجاز مشروعها وتذليل الصعوبات التي واجهتها وبخاصة في مجال توفير الصلب الشحيح أصلاً في الأسواق الأمريكية جراء استهلاكه طوال الحرب ، والذي يبلغ قطر كل أنبوبتين 30 –31 أنجاً لذا منحت وزارة التجارة الأمريكية شركة التابلاين إذناً لاستيراد 20,000طناً من الصلب وذلك في 26 أيلول م عام 1947 والذي كانت الوزارة المذكورة تعدهُ خدمةً للمصالح الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية الأمريكية .[40]

وقد بدأت عملية شحن الأنابيب في تشرين الثاني من عام 1947 ، إلا أن العملية جوبهت بمعارضة شديدة من قبل منتجي النفط المستقلين الذين طالبوا لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بالتحقيق في أمر تصدير الصلب الممنوح من وزارة التجارة للشركة،وبعد التحقيق الذي أستمر ما بين 27 تشرين الثاني من عام 1947 وحتى 10تموز عام 1948 توقفت عملية الشحن وهو ما أدى إلى توقف بناء خط الأنابيب بشكل تام .[41]

في نهاية عام 1948 طالب ممثلو الشركة بإعادة فتح المفاوضات مع وزارة التجارة الأمريكية والمؤسسة العسكرية الوطنية التي كانت هيئة تابعة لوزارة الدفاع ومشتركة مع وزارة التجارة في منح التراخيص لشحن الصلب إلى خارج الولايات المتحدة ، وقد أشترط ممثلو الحكومة أن تشارك المؤسسة العسكرية شركة التابلاين في الأرباح ، وبعد مفاوضات دامت ثلاثة أشهر ، أعلن وزير التجارة الأمريكي (تشارلس سوير)عن نبأ التوصل إلى اتفاقية مع الشركة وذلك في 24 شباط من عام 1949[42]

وكان من أهم بنود تلك الاتفاقية أن تقوم شركة التابلاين بنقل النفط الخام للمؤسسة العسكرية من ساحل الخليج العربي إلى ساحل البحر المتوسط ولمدة عشر سنوات بعد إتمام بناء الخط،وكذلك شراء ما مقداره 5% من طاقة الأنابيب بأسعار رخيصة عن سعر السوق العالمي آنذاك.وهو ما يعني توفير 2 مليون دولار سنوياً للحكومة الأمريكية. [43]

وهكذا فقد سُمحَ للمشروع أن يعود ثانية ليرى النور ويتم انجازه بسهولةٍ ويُسر لاسيما بعد أن رست عقود إنشائهِ على شركتي بكتل وليا فربردر العالميتين واللتين استطاعتا أن تنجحا بمد خطٍ بلغ نحو 1069 ميل ويتم إنجازه في 25 أيلول من عام 1950 والذي كانت نهايتهُ عند ميناء صيدا على الساحل اللبناني. [44]

لقد تجلت الأهمية الاقتصادية للمشروع من خلال تقليصه للمسافة التي كانت تقطعها السفن المحملة بالنفط والتي تبلغ 4700كم في وقت كانت شركة أرامكو لا تملك وسائل النقل الضرورية، في حين أنزلت بريطانيا ناقلات نفط جديدة ، تم صنعها في زمن الحرب عندما انشغلت الولايات المتحدة بصنع بوارج حربية ، لذا فأن قسماً كبيراً من نفط أرامكو كان نقلهُ يتم بواسطة الناقلات البريطانية .[45]علاوة على ذلك . فأن بريطانيا كانت تفرض رسوماً تتراوح ما بين 15 – 20 سنتاً أمريكياً على كل برميل يعبر قناة السويس وبخاصة عندما أصبحت ناقلات النفط تشكل 58% من

الملاحة المارة عبر القناة عام 1948 مقابل 17% عام 1938،فيما واصلت بريطانيا فرض إرادتها في تسعير النفط العربي عبر رفعها أو تخفيضها أسعار النقل إذا ما علمنا أن جميع الإنتاج النفطي العربي يمر عبر قناة السويس والتي كانت بريطانيا تشرف عليها وتتحكم بواسطتها بأسعار الكلفة(46)

لقد سعى الأمريكيون إلى التحرر من السيطرة البريطانية وذلك من خلال وسيلتين ، الأولى : تقضي ببناء عشرين ناقلة نفط كبرى كافية لاستيعاب 500 ألف طن فتحل بذلك مشكلة أجور النقل ، ولكنها لن تحل مشكلة رسوم القناة المسيطر عليها من قبل بريطانيا ، والثانية : تقضي بمد خط الأنابيب عبر البلاد العربية والذي يختصر المسافة إلى الثلثين ويُتيح ما مقداره 41 مليون لتر من النفط يومياً على ساحل البحر المتوسط. (47)

وفي ضوء ذلك فقد مثل مشروع التابلاين ضربة أليمة لبريطانيا وبالتحديد لاقتصادها، ويعلن عن تحول الصراع الخفي بين نفط الإسترليني ونفط الدولار إلى صراع مكشوف كان طرفاه خطوط الأنابيب وناقلات النفط ، وهكذا نرى أن المشروع أخذ بعداً سياسياً تخطى البعد الاقتصادي ، لاسيما بعد أن أصطدم بعقبة اجتياز ومرور مناطق كانت تابعة للنفوذ البريطاني ، وبدت لندن عازمة على أن تحول دون بلوغ المشروع النهاية السعيدة له.

البعد السياسي للمشروع:

كان تحول الولايات المتحدة الى مستورد للنفط في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عام 1947 قد دفعها إلى تغطية احتياجاتها المتزايدة عن طريق الاستيراد بقصد حماية احتياطها النفطي من النفاذ و في وقت تحول النفط إلى خامةٍ سياسية إستراتيجية بعد أن كان خامة اقتصادية تجارية. (48)

ولعل هذا الأمر كان وراء سعي الولايات المتحدة للبحث عن وسائل تضمن من خلالها السيطرة على منابعهِ ، وإن كان ذلك قد قوبل برفض دافعي الضرائب ولكن هذهِ المعارضة الداخلية لا ترقى إلى المعارضة الخارجية التي أبدتها حليفتها بريطانيا والتي وقفت بوجه ما أسمتهُ المنافسة الأمريكية لها إذ أظهر البريطانيون منافسة كبيرة لنشاط الساسة ورجال الأعمال الأمريكيين وبالذات في المملكة العربية السعودية[49]كانت السياسة الأمريكية غاية في البساطة ، فأن احتياطي النفط في الغرب قد أستنفذ في حربين عالميتين، لذا فالوسيلة المثلى لذلك النفاد يتم بإغراق أوربا بفيض من النفط السعودي رخيص الثمن ، في مقابل ذلك كان البريطانيون يقاومون تلك التوجهات الأمريكية مع إدراكهم بعدم صمودهم حتى النهاية في وجه المنافسة الأمريكية لهم ، ولعل ما دفعهم إلى ذلك هو إرهاق الشركات الأمريكية حتى توافق على عقد اتفاقيات جديدة معهم ، وكذلك سعيهم إلى أقامة شراكة بريطانية أمريكية في مجال استثمار النفط في الشرق الأوسط [50] ومهما يكن من أمر ، فأن الجانب الأمريكي الذي حاول أن يتوارى عن الظهور والدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب البريطاني لاسيما في عملية السماح لخط الأنابيب من المرور في أراضي الدول التابعة للنفوذ البريطاني ، قد أسهم في أن تكون مهمة الشركة أيسر نوعاً ما، وهكذا دخل مندوب الشركة(وليام لينهان W.Lenahan) في مفاوضات مع ممثلين عن الحكومة الأردنية التي كانت قد استقلت حديثاً ، توصل خلالها الجانبان إلى أتفاق أبرم في عمان في 18 آب عام 1946 منح الأردن من خلال التابلاين حق المرور وإنشاء الخط مقابل رسوم سنوية مقدارها 250,000 دولار أمريكي [51] كما تم الاتفاق مع لبنان والذي حصل على استقلال من فرنسا عام 1946 بالسماح لمرور الخط ونهايتهِ في أراضيهِ . مقابل رسوم سنوية بلغت 180,000 دولار [52].

في حين بدت مهمة الشركة في أقناع السوريين شاقة وطويلة ولعل مرد ذلك يعود إلى الأزمات [53] التي كانت تعانيها سوريا لاسيما على الصعد السياسية والاقتصادية وحتى الإدارية وهو ما دفعها إلى مطالبة الشركة بتغير مسار الخط خارج

حدودها واتخاذ فلسطين طريقاً لذلك ، وإدراكا من الشركة بخطورة الوضع في فلسطين وما قد يسببهُ من ألحاق أذى في المشروع ، دخل الدبلوماسيون الأمريكيون في محادثات مع الجانب السوري استمرت نحو أسبوعين واستطاعوا من خلالها بتسهيل مهمة الشركة في عقد اتفاقية بينها وبين الحكومة السورية والتي وقعها عن الجانب السوري رئيس وزرائها جميل مردم في 1 تشرين الثاني من عام 1947وعن الشركة مندوبها لبنهان (54)

الواقع أن تدخل الدبلوماسيين الأمريكيين لنجدة الشركة في مفاوضاتها التي تعثرت مع سوريا تعكس بشكل لا يقبل الشك مقدار الدعم السياسي الذي توليه الحكومة الأمريكية للشركة ولذلك المشروع .

ومع ذلك فأن البرلمان السوري لم يصادق على الاتفاقية نظراً لقيام الحرب العربية – الإسرائيلية في مايس من عام 1948 والتي كانت سوريا أحد أطرافها لذا تصاعدت المعارضة ضد السياسة الأمريكية فيها الأمر الذي أجل التصديق على الاتفاقية عشرين شهراً تقريباً (55)

ونتيجةً لإبرام الهدنة في فلسطين عام 1949 ، فأن ممثلي الشركة والحكومة السورية قد وقعوا الاتفاقية في دمشق ، كانت قد تضمنت السماح بامتلاك شركة التابلاين حق الامتياز للمشروع لمدة سبعين عاماً ، فيما تعود جميع المنشآت والممتلكات التي لا يمكن نقلها إلى الحكومة السورية بعد ذلك،كما تحصل أيضاً على مبلغ 20,000 جنيه إسترليني سنوياً وتتعهد الشركة أيضاً بتموين سوريا ما مقداره 200,000طن سنوياً من النفط الخام وحسب سعره في السوق العالمية،وكذلك تدفع الشركة مبلغاً من المال مقدارهُ 40,000 جنيه إسترليني سنوياً للحكومة السورية مقابل الحفاظ على ممتلكاتها ومنشأتها(56).

لقد كان استمرار العمل في مد خط التابلاين خلال الحرب الفلسطينية – الإسرائيلية قد عكس بالفعل المهارة الدبلوماسية التي يتمتع بها المسؤولون الأمريكيون

في الأوقات الحاسمة ولعل ظهور شخصية سورية على المسرح السياسي السوري لم يتوقع ظهورها كشخصية حسني الزعيم(30اذار 1949–14اب 1949)والذي وقع الاتفاقية في 16 أيار عام 1949 قد قلب كل المخططات البريطانية اذ لايمكن نكران الدور الكبير لرجال المخابرات المركزية الامريكية و الذين ابدوا نشاطاً كبيراً وهاماً لا سيما في الاعداد و المساعدة في الانقلاب الذي قاده حسني الزعيم و التي كانت مسؤوله عنه ولعل السبب في ذلك يكمن في امتناع الحكومة السورية على تصديق اتفاقية التابلاين وعقد الهدنة مع اسرائيل [57] .

وتأكيداً على ذلك ، لاحظت وزارة الخارجية الأمريكية أن شركة التابلاين كانت متعاطفة جداً مع حسني الزعيم كونهُ أول مسؤول سوري رفيع المستوى يحافظ على وعدهُ بإقرار الاتفاقية [58].

وهكذا وما أن حل 13 تشرين الثاني من عام 1950 حتى أدار أبن سعود جهاز التحويل إيذانا بتدفق النفط من حقل ابقيق في السعودية عبر ذلك الخط في طريقهِ إلى الحدود الاردنية وبعدها الى الحدود السورية ثم الى صيدا في لبنان عند ساحل البحر المتوسط [59].

الهوامش:-

(1) مراد خليل علي ،تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941 – 1947 ،البصرة،1980، ص117

(2) لقد زاد الاستهلاك العام للنفط في الولايات المتحدة بين الأعوام 1935 – 1946 بنسبة 96% في حين لم يرتفع الإنتاج إلى أكثر من 31% أي أن عجزاً

مقداره 65% قد أستمر طوال الحرب .لمزيد من التفاصيل ينظر : بنو ميشان ،عبد العزيز آل سعود ، سيرة بطل ومولد مملكة ، ترجمة عبد الفتاح ياسين . بيروت ،1965،ص274.

(3)

Miller,A.D,Search for Secretary,saudi Arabia Oil and American Policy 1939-1949(north Garolina,1980) P.66

(4) مراد ،المصدر السابق ،ص120-121.

(5)

Memor and um from the June,1943,foreiqn Relation 1943,vol,iv,united states Coverment Printing office,(washington,P.C.1964)P.921

(6) العبوسي ، محمد جواد ،البترول في البلاد العربية ،معهد الدراسات العربية العلمية، القاهرة ،1955 ،ص117.

(7)

Memor andum by the secretary of state to president Roosevelt,14,June,1943,Ibid, p922.

(8) العبوسي ،المصدر السابق ،ص118

(9) الشـــيخ توفيـــق ،البتـــرول والسياســـة فـــي المملكـــة العربيـــة الســـعودية ، ط1.د.م،1988،ص147.

(10)

Hul,c,the Memoirs of cordell Hull vol,2, ,(NewYork,1948)P.1523

(11) جرايسون ،بي،العلاقات السعودية الأمريكية ،في البدأ كان النفط ،ترجمة سعد هجرس ،ألقاهرة و1990 ،ص32

(12) النيرب ،محمد ،أُصول العلاقات السعودية الأمريكية .ط1،القاهرة ،1994 ، ص220- 221

(13) المصدر نفسه ،ص222

(14) المصدر نفسه ص222- 223

(15) باكوفليف ، السعودية و الغرب ، ط 1 ، الحقيقه بريس ، 1979، ص 19

(16) المصدر نفسه .

(17) الشيخ، المصدر السابق ،ص147

(18) سامبســـون ،أنتـــوني ،الشـــقيقات الســـبع ،ترجمـــة ســـامي هاشـــم ،بيروت،1976،ص142.

(19)

Helmut Megcher,saudi Arabia's vitat Link of the west ,some political,stra teyic and tribal aspects of the Tran sarabin pipline (TAP)In the stage of planning 1942-1950 MiddleEasternStudies

Journal,vol,18,no,4,oct,1984,p359-365

(20) ريدة نيويورك تايمز قد سربت أنباء مفاوضات أيكس السرية مع الشركات في شباط عام 1944، وعارضت المشروع بشدة وهاجمتهُ من نواحٍ مختلفة ينظر: New York Times March 3,1944,p61نقلاً عن النيرب ،ص231

(21) لنائب هارود بوفيت ممثل ولاية نبراسكا ، الحكومة الأمريكية قائلاً : ((ربما تقوم بتجنيد أبنك أو أبني وترسلهم الى هناك .منطقة الشرق الأوسط ليحاربوا ..... وليدافعوا عن خط الأنابيب لماذا ؟ لأنهُ في تلك الحالة ستدعي الحكومة أنه من الواجب الوطني على كل مواطن أن يدافع عن شرف وممتلكات . الحكومة الأمريكية))نقلاً عن النيرب المصدر السابق ص228.

(22) Hull,op.cit,vol,2,p.1521-22

(23) Helmut , M.Op.cit , p366.

(24) درايفسكي ، سياستان إزاء العالم العربي ، ترجمة خيري الضامن ، دار التقدم، موسكو ،1975،ص252.

(25)المصدر نفسه ،ص253 Miller op.cit,,p 101

(26) Ibid

(27) ورد هذا النص في صحيفة الاقتصادي البريطانية نقلاً عن النيرب ، المصدر السابق، 232.

(28) نقلاً عن النيرب ،المصدر نفسه ص233

(29) ميثاق أو إعلان الأطلسي ،بيان مشترك صدر في 14آب عام 1941 عن كل من الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل تضمن بعض القواعد

الأساسية لسياسة بلديهما .لمزيد من التفاصيل ،ينظر شنايدر ،لويس، العالم في القرن العشرين ، ترجمة سعيد السامرائي ،بيروت ،د.ت ،ص232

(30)البراوي ،راشد ،حرب البترول في الشرق الأوسط ،القاهرة 1953 ،ص237

(31)المصدر نفسه.

(32)توتشل ،كارل، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية ،ترجمة شكيب الأموي ،ط1،القاهرة،1955،ص188

(33) بعد وفاة الرئيس روزفلت في نيسان من عام 1945 خلفه نائبه هاري ترومان ليكون رئيساً للولايات المتحدة والذي أستمر من عام 1953،ينظر بوندرا يفسكي ،المصدر السابق.ص 258 – 59

(34) بروكس ميكائيل ،النفط والسياسة الخارجية ،ترجمة غضبان السعد ، بغداد،1951،ص108

(35) النيرب ، المصدر السابق ،ص،247.

(36) أوكونور هارفي ،الأزمة العالمية في البترول ،ترجمة عمر مكاوي ، القاهرة ، 1967،ص202

(37) جدير بذكر ان المشروع بلونه الحكومي كان وراء موت هيئة احتياطي النفط وذلك في اذار عام 1945،المصدرنفسه

(38) بنوميشان ،المصدر السابق ،ص260.

(39) حافظ حمدي ، أنابيب وناقلات البترول في الشرق الأوسط ،د،ت،ص42

(40) النيرب ،المصدر السابق ص252

(41) المصدر نفسه.

(42) المصدر نفسه.

(43) المصدر نفسه.

(44) حافظ،المصدر السابق ،ص118.

(45) بنوميشان ،المصدر السابق ص279 – 280.

(46) المصدر نفسه ص280.

(47) المصدر نفسه.

(48) Hull,op.cit,vol ,2.p.1523

(49) Ibid

(50) بنو ميشان ،المصدر السابق ،ص282.

(51) النيرب، المصدر السابق، ص249.

(52) المصدر نفسه ، ص250.

(53) تعرضت سوريا الى ضغوط دولية من قبل فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة نظراً لحصولها على الاستقلال بوقت مبكر وهذا ما خلق لها ازمات سياسية واقتصادية وحتى ادارية وجعل حكوماتها المتعاقبه عرضة للضغط الشعبي و الرسمي ولعل عام 1949 خير شاهد على ذلك . لمزيد من التفاصيل ينظر ، باتريك سيل ، الصراع على سوريا ،دراسه للسياسة العربية بعد الحرب 1945–1958، ترجمة سمير عبده و محمود فلاحه ، ط1 ، بيروت ، 1968.

(54) النيرب ،المصدر نفسه ،ص،250.

(55) لونزوفسكي ، البترول والدولة في الشرق الأوسط ،ترجمة جعفر الخياط، بيروت،1962،ص217.

(56) النيرب ،المصدر السابق ،ص250.

(57) البيضاني ،إبراهيم سعيد، السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1936– 1949 ، بغداد ،2000ص 157– 160.

(58) راثمل ، أندرو ،الصراع على سوريا 1949 – 1961 – الحرب السرية في الشرق الأوسط ، ترجمة محمد نجار ، ط1، لبنان ،1997، ص55.

(59) بنوميشان ، المصدر السابق،ص288.

ASSIS. Prof. Abd Alrasool shaheed Ajm Assis. Prof. Naeem Kareem Ajimi